العدد السادس عشر
السَّنة الثَّامنة - المجلد الثاني

رجب ١٤٤٦هـ
يناير ٢٠٢٥ م

مجلة التراث النبوي

مجلة علمية نصف سنوية محكمة، تعنى بمخطوطات السنة النبوية
وعلومها وما يتصل بها من دراسات

وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ
وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا

{الحشر - 7}

العدد ١٦

وقف السنة والتراث النبوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المُحتَوَيات

مصطلح الحديث

مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ) ١١

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري..... ١٢-٦٠

علل الحديث

الأحاديث التي نص العلماء فيها على خطأ عبدالرزاق بن همام الصنعاني في روايته عن معمر بن راشد -جمعًا ودراسة- ٦١

د. عبدالرحمن بن أنيس بن أحمد جمال ٦٢-١٢٧

التخريج

أثر التخريج في اكتساب الملكة الحديثية ١٢٨

د. محمد بن عبد الله الاطرش ١٢٩-٢٠٤

دراسات منهجية

أثر الإمام علي بن الحسين بن الجنيد الرازي في كتاب العلل لابن أبي حاتم.....٢٠٥

د. مصطفى محمد محمود سيدات مختار ٢٠٦-٢٧٥

الجرح والتعديل

الشبه الواردة حول عدالة الصحابة والرد عليها ٢٧٧

أ.د. عبدالله بن محمد منصور آل الشيخ.....٢٧٨-٣٣٣

تحقيق التراث

حاشية أبي عبد الله محمد بن يوسف بن سعادة على صحيح البخاري تحقيق وتعليق ٣٣٥

د. عبد الحي مغاري صنهاجي ٣٣٦-٣٨٩

مصطلح الحديث

باب يعنى بدراسة قواعد علوم الحديث، واصطلاحات المحدثين

مفهوم مجهول الحال
عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ)

د. عبد الباري بن حمَّاد الأنصاري
قسم علوم الحديث
كلية الحديث الشريف
الجامعة الإسلامية – المدينة المنورة

https://doi.org/10.36772/ATANJ.2025.1

ملخص البحث

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نبينا محمد وعلى آله وصحبه.

وبعد. يختص هذا البحث بمصطلح متداول عند الباحثين في علوم الحديث وعلم الجرح والتعديل على وجه خاص، وهو مصطلح «مجهول الحال»، مقيَّدًا باستعمال الحافظ أبي الحسن ابن القطان رحمه الله له، وهو أحدُ كبار الحفاظ في عصره، الذين كثر كلامهم في قضايا الجهالة ومصطلحاتها، وإطلاقِ وصف المجهول ونحوه على عدد كبير من الرواة.

فاستقرأ البحث الرواة الذين وصفهم بهذا الوصف، وعرَّف بمراد الحافظ أبي الحسن ابن القطان في إطلاقه جهالة الحال عليهم، وبيَّن الفرق بين مراده ومراد غيره من الحفاظ.

كما تضمن البحث دراسة نماذج تفصيلية لأولئك الرواة، والراجح في حالهم.

واشتمل البحث على مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثَبَت المصادر والمراجع.

أما المقدِّمة: فتشتمل على: أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرتُ عليه.

والتمهيد: فيه مطلبان: **المطلب الأول**: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان وكتابه بيان الوهم والإيهام. و**المطلب الثاني**: في المراد بالمجهول لغةً واصطلاحًا.

وأما المبحث الأول: **ففيه** قضايا الجهالة عند الحافظ ابن القطان.

المبحث الثاني: في مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان.

وخلص البحث إلى أنَّ الحافظ أبا الحسن ابن القطان يرى أن مجهول الحال هو: الراوي الذي رَوى عنه واحدٌ لا يُعلم روى عنه غيرُه. إلا أنه قد يتوسع في بعض الرواة ويدخل حتى من روى عنه جماعة، إذ العبرةُ عنده في الوصف بجهالة الحال فِقدان التوثيق أو التجريح، ولا أثر كبير لديه لقضية عدد الرواة.

هذا والله أعلم، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

الكلمات المفتاحية: (جهالة الرواة، ابن القطان، المجهول، مجهول الحال).

Abstract

Dr. Abdul Bari bin Hammad Al-Ansari
Department of Sciences of Hadith
Collage of the Noble Hadith
Islamic **University** of Madinah.

Praise be to Allah alone, and peace and blessings be upon the one after whom there is no prophet, our Prophet Muhammad, and upon his family and his companions.

This research focuses on a term commonly used among researchers in the Sciences of Hadith and the Science of Criticism and Praise, specifically the term "majhul al-haal" (unknown status). It is limited to the usage of the term by the Al-Hafiz Abu al-Hasan ibn al-Qattan (may Allah have mercy on him), who was one of the prominent scholars of hadith of his time, whose speech concerning applying the term "unknown" and its terminologies was numerous, and who applied the description of "unknown" and other similar terminologies to a significant number of narrators.

The research examines the narrators described by this term, clarifies what Abu al-Hasan ibn al-Qattan meant by the term "unknown status" when applying it to them, and clarifies the difference between his intent and that of other scholars of hadith. It includes a detailed study of examples of these narrators and the most likely state of their status.

The research consists of an introduction, a preface, two main sections, a conclusion, as well as a bibliography.

The introduction covers: the importance of the research, the reasons for choosing it as a topic, the problem it addresses, its scope, previous studies concerning the topic, and the methodology followed.

The preface contains two sub-sections: **the first of which** provides a brief biography of Abu al-Hasan ibn al-Qattan and an introduction to his book Bayaan al-Waham wal-Eehaam. **The second sub-section** discusses the term "unknown" as used both linguistically and technically.

The first section discusses: issues pertaining to being classed as "unknown" according to Ibn al-Qattan.

The second section covers: the concept of "unknown status" according to Abu al-Hasan ibn al-Qattan.

The research concludes that Abu al-Hasan ibn al-Qattan (may Allah have mercy on him) views that the term "unknown status" refers to a narrator from whom only one person has narrated, and it is not known whether others have narrated from him. However, the description may be extended to include narrators from whom multiple people have narrated, as the key criterion for describing someone as "unknown" is the lack of praise or criticism, rather than the number of narrators being of great significance according to him.

And Allah knows best. May Allah send peace and blessings upon our Prophet Muhammad, and upon his family and companions.

Keywords: Unknown narrators, Ibn al-Qattan, unknown, unknown status.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد.

فإنَّ من شروط ثبوتِ الحديث المعرفةَ بحال رواته عدالةً وضبطًا، كما أنَّ الجهلَ بهما من القوادح في ثبوته، ولذلك كانت مسألة «الجهالة بالراوي» من المسائل الحديثية التي تناولها علماء الحديث كثيرًا، وبينوا أنواعَها ومصطلحاتِها وأحكامَ رواتها.

إلا أن بعض مسائل الجهالة ما زال يعتريها بعضُ الجهالة[1]؛ لدقتها وكثرة فروع القضايا التي تتعلق بها.

وكان الحافظ أبو الحسن ابن القطان - رحمه الله - أحدَ كبار الحفاظ في عصره، الذين كثر كلامهم في قضايا الجهالة ومصطلحاتها، وإطلاقِ وصف المجهول ونحوه على عدد كبير من الرواة.

وتنوعت تلك العبارات التي يُطلقها في الحكم بجهالة رواة الأحاديث، فمرة يقول: «فلانٌ لا يُعرف»، ومرةً: «مجهول»، ومرةً: «مجهول الحال»، ومرةً: «مستور».

واعتمد أحكامَه واستفاد منها الحفاظُ الكبار من علماء الحديث، في كتب تراجم رواة الحديث وغيرها: كـ «إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغُلْطاي، و «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، و «ذيله» للحافظ العراقي، و «تهذيب التهذيب» و «لسان الميزان» للحافظ ابن حجر.

---

(١) الجهالة هنا بمعنى الغموض.

وكذلك كتب تخريج الأحاديث كـ «نصب الراية» للحافظ الزيلعي، و «البدر المنير» للحافظ ابن الملقن.

فنظرًا لتنوع عبارات الحافظ أبي الحسن ابن القطان في وصف الراوي بالجهالة، وإشارته في بعض كلامه في كتابه «بيان الوهم والإيهام» إلى أنَّ لها معانيَ اصطلاحية خاصة، اخترتُ أن يكون موضوع هذا البحث بعنوان:

«مفهوم مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان (٦٢٨هـ)»

أهمية البحث وأسباب اختياره:

١ـ أنَّ مسائل جهالة الرواة وأحكامها من مسائل علوم الحديث الدقيقة، التي ما زال بعض جوانبها يحتاج إلى دراسات تُجلِّي ما فيه من غموض.

٢ـ معرفة اصطلاح الحافظ أبي الحسن ابن القطان في إطلاقه جهالة الحال على رواة الأحاديث.

٣ـ توضيح الفرق بين مراده في إطلاق هذا المصطلح ومراد غيره من الحفاظ.

٤ـ بيان أثره فيمن جاء بعده من علماء الحديث في قضايا الجهالة.

مشكلة البحث:

يقف المطَّلِع على كتاب «بيان الوهم والإيهام» أو الكتب المستفيدة منه كَـ «إكمال تهذيب الكمال»، و«ميزان الاعتدال» و «تهذيب التهذيب» على حكم الحافظ ابن القطان على عدد من الرواة بقوله: «مجهول الحال»، فما مراده بهذا المصطلح؟ وما صلته بإطلاق «مجهول الحال» عند الحفاظ الذين جاءوا بعده؟ وهل لعدد الرواة

عن الراوي أثرٌ فيه؟ فهذا البحث يُجيب عن هذه الإشكالات وغيرها إن شاء الله تعالى.

د ـ حدود البحث: مَنَ وصفه الحافظ أبو الحسن بن القطان بـ «مجهول الحال» من الرواة، في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، وبلغ عددُهم (٨٨) ثمانيةً وثمانين راويًا.

الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث:

١ـ كتاب «**علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام**» للأستاذ إبراهيم بن الصديق:

فقد عقد مبحثًا بعنوان: (توضيح في شأن المجهول عند ابن القطان)[(١)]، عرض فيه بعض كلام ابن القطان في المجهول والمستور، وبعض التراجم التي حكم عليها بالجهالة.

ولكون المؤلف تطرق لهذه المسألة في ضمن مباحث كثيرة متنوعة في علم الجرح والتعديل والعلل، مما جعله يختصر الكلام عليه، فلذا لا يزال هذا الموضوع يحتاج إلى دراسة استقرائية خاصة تستوعب مسائله وقضاياه.

٢ـ «**جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي**» للدكتور عبد الجواد حمام:

وهي دراسة موسعة عن الجهالة وأنواع المجاهيل عند المحدثين، وعقد الباحث فيها مبحثًا خاصًا سماه (منهج ابن القطان الفاسي في الجهالة)[(٢)]، وعنون في خلاله بعنوان فرعي: (مَنْ وصفه ابن القطان

(١) (١/ ٩٥).

(٢) جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي (٢/ ٦٩٠).

بمجهول الحال)، وسرد من وقف عليه منهم فبلغوا: ٣٩ راويًا، بينما بلغ عددهم في تتبعي (٨٨) راويًا، أي أكثر من ضعف العدد الذي وَقف عليه.

وألتمس العذر للباحث بأن دراسته لما يتعلق بهذا المصطلح جزءٌ من مباحث كثيرة في رسالته أجاد فيها - جزاه الله خيرًا -، بخلاف هذا البحث فهو مختص بهذا المصطلح، وشمل جميع الرواة الموصوفين به، وتناول قضايا عديدة تضمنت تقسيمات وتفاصيل ونماذج خلا منها البحث المذكور.

خِطَّةُ البحث:

جعلتُ البحث في مقدمة وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، وثَبَت المصادر والمراجع.

أما المقدِّمة: فتشتمل على: أهمية البحث وأسباب اختياره، ومشكلته، وحدوده، والدراسات السابقة، والمنهج الذي سرتُ عليه.

والتمهيد: فيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان وكتابه بيان الوهم والإيهام.

المطلب الثاني: في المراد بالمجهول لغةً واطلاحًا.

وأما المبحث الأول: **ففيه** قضايا الجهالة عند الحافظ ابن القطان.

المبحث الثاني في: مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان.

ثم خاتمة البحث، وثبت المصادر والمراجع.

منهج البحث:

١ـ تتبعتُ الرواة الذين حكم عليهم الحافظ أبو الحسن ابن القطان بقوله: «مجهول الحال» في كتابه «بيان الوهم والإيهام».

٢ـ قمتُ بدراسة أولئك الرواة من حيث ثبوت الجرح والتعديل فيهم، وعدد الرواة عنهم، فقسمتُ أولئك الرواة بحسب ذلك إلى (٦) ستة أقسام.

٣ـ مثَّلتُ في كل قسم بنموذجين، قمت بدراستهما دراسة تفصيلية، مع مقارنة حكم الحافظ ابن القطان عليهم بأقوال النقاد الآخرين.

٤ـ اعتنيتُ في الرواة المترجمين بالتنصيص على من وصفهم بالجهالة قبل ابن القطان، أو بعده من علماء الحديث.

٥ـ وثقتُ أقوال أئمة الجرح والتعديل من مصادرها، الأعلى فما دونه، وإن لم أقف عليها في مصادرها لفقدانها في هذا العصر عزوتُ النقل إلى ما تيسَّر من المصادر المتأخرة.

٦ـ عند التصرف في النقل بالاختصار أو التغيير اليسير لحاجة، فإني أحيل على المصدر بعد قولي: انظر.

وأسأل الله عز وجل التوفيق والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان وكتابه «بيان الوهَم والإيهام».

أولا: تعريف موجز بالحافظ أبي الحسن ابن القطان[1]:

هو أبو الحسن علي بن محمد بن عبدالملك بن يحيى الكُتامي، المعروف بابن القطان. من أهل فاس، وأصله من قُرطبة.

وُلِد سنة ٥٦٢هـ، وتلقى العلم عن العلامة أبي عبدالله محمد بن إبراهيم الفاسي المعروف بابن البقَّار (ت:٥٨٢هـ)، والحافظ محمد بن إبراهيم بن خلف ابن الفخار الأنصاري المالَقي (ت: ٥٩٠هـ)، و أبي الوليد زكريا بن عمر بن أحمد الخزرجي، القرطبي (ت٥٩٠هـ)، وغيرهم.

وتتلمذ عليه: ابنه الحسن بن علي بن محمد القطان (ت: قريب٦٥٠ه)، مؤلف «نظم الجمان»، والحافظ محمد بن أبي بكر بن خلف الأنصاري المعروف بابن المَوَّاق (ت:٦٤٢هـ)، والقاضي محمد بن عياض بن محمد بن عياض بن موسى اليَحصُبي، ابن حفيد القاضي عياض(ت:٦٥٤هـ).

وقد كثُر ثناء أهل العلم على الحافظ أبي الحسن بن القطان، وتنوعت عباراتهم في مدحه ومدح تآليفه، فمن ذلك:

قال ابن الأبار: كان من أبصر الناس بصناعة الحديث، وأحفظِهم لرجاله، وأشدِّهم عناية بالرواية، مع التفنن في المعرفة والدراية.

---

(١) مصادر الترجمة: التكملة لكتاب الصلة لابن الأبار (٣/ ٢٥٠)، والذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة للمراكشي (٨/ ١٦٦)، وتذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧)، وسير أعلام النبلاء (٢٢/ ٣٠٦).

وقال الحافظ ابن مُسْدِي: كان معروفًا بالحفظ والإتقان، ومن أئمة هذا الشان، كان شيخ شيوخ أهل العلم في الدولة المؤمنية[(١)]، فتمكَّن من الكتب وبلغ غايةَ الأُمنيَّة.

وصنَّف الحافظ ابن القطان مؤلفات عديدة منها: «برنامج شيوخه»، و «النظر في أحكام النظر»[(٢)]،و «بيان الوهَم والإيهام» وهو أجلُّ كتبه – وسيأتي الكلام عليه قريبًا –، و «الإقناع في مسائل الإجماع»[(٣)]، و «شيوخ الدارقطني» وغيرها من المؤلفات.

توفي بسِجِلْماسة وهو متولٍّ قضاءَها، في أول شهر ربيع الأول، سنة (٦٢٨هـ).

ثانيًا: التعريف بكتاب «بيان الوَهَم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»:

ألف الحافظ ابن القطان كتابه هذا ناقدًا ومقوِّمًا لعمل الحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (٥٨١هـ)[(٤)] في كتابه «الأحكام الوسطى». فتتبع فيه الأوهامَ ومواضعَ الاستدراك والنظر منه، وجعلها في قسمين:

الأول: يتعلق بنقله، وما وقع فيه من أوهام، كزيادة في الأسانيد، أو نقص، أو نسبة الأحاديث إلى غير رواتها، أو أحاديثَ أوردها على أنها مرفوعة وهي موقوفة، أو أحاديثَ أبعد النُّجْعة في إيرادها، ومتناولُها أقرب وأشهر.

والقسم الثاني: ما يتعلق بنظره وأحكامه على الأحاديث.

---

(١) إشارة إلى (عبد المؤمن بن علي) سلطان الدولة الموحِّدية..

(٢) مطبوع.

(٣) مطبوع.

(٤) انظر ترجمته في: تذكرة الحفاظ (٤/ ٩٧).

وباعتبار هذين القسمين المذكورين، وتعلقهما بما وقع للحافظ عبد الحق من أوهام في النقل، أو إيهام في النظر والحكم، سمَّى الحافظ ابن القطان كتابه بـ: "بيان الوَهَم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام"[(١)].

قال الحافظ الذهبي: «طالعتُ كتابه المسمى بـ «الوهم والإيهام» الذي وضعه على «الأحكام الكبرى» لعبد الحق، يدُلُّ على حفظه وقوةِ فهمِه»[(٢)].

فنال كتاب «بيان الوَهَم والإيهام» حُظْوةً كبيرةً عند العلماء، وحلَّ في مكانة رفيعة؛ وذلك لما أبداه الحافظ أبو الحسن من نقد علمي دقيق، وعلم محرَّر غزير، واطلاع واسع على كتب الحديث وعلومها، ومعرفة بمنزلتها ومراتبها.

المطلب الثاني: المراد بالمجهول لغةً واطلاحًا.

الجهل في اللغة: نقيض العلم، فالجهالة: أن يفعل الشخصُ فعلًا بغير علم. تقول: جَهِل فلانٌ حقَّ فلان، وجَهِل بهذا الأمر، ويقال: ناقة مجهولة؛ إذا كانت غُفْلا لا سِمَة عليها[(٣)].

المجهول في الاصطلاح:

اختلفت عبارات علماء الحديث في تعريف المجهول اصطلاحًا:

فقال الخطيب البغدادي: «المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم يشتهر بطلب العلم في نفسه ولا عرفه العلماء به، ومن لم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد»[(٤)].

---

(١) انظر: مقدمة تحقيقه (١/ ٢٢١-٢٢٣)، ومقدمة المؤلف (٢/ ١١-١٥).

(٢) تذكرة الحفاظ (٤/ ١٤٠٧).

(٣) انظر: تهذيب اللغة للأزهري (٦/ ٣٧).

(٤) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٨٨).

فذكر الخطيب ثلاثة أوصاف للمجهول:

١ـ أنه لم يشتهر بطلب العلم في نفسه.

٢ـ ولا عرفه العلماء به.

٣ـ ولم يُعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

والوصف الأول داخل في الوصف الثاني، فكل من لم يعرفه العلماء، فمن باب الأولى ألا يكون مشهورًا بالطلب، فلو اشتهر لعرفوه أو بعضهم.

وعليه، فإنَّ المجهول عند الخطيب: من لم يَعرفْه العلماء بتعديلٍ ولا جرح، ولم يروِ عنه إلا راوٍ واحد.

أما المجهول عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان فسيأتي الكلام عليه تفصيلا في المبحث التالي – إن شاء الله –.

وأما الحافظ ابن الصلاح فقسَّم المجهول إلى ثلاثة أنواع:

الأول: مجهول العين.

الثاني: مجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعًا.

الثالث: المجهول الذي جُهلت عدالتُه الباطنة، وهو عَدْلٌ في الظاهر، وهو المستور[(١)].

والفرق بين الأول والثاني أنَّ الأول لم تُعرف عينه، حيث لم يرو عنه إلا واحد، ولم يُوصف بأي وصف يرفع جهالة عينه، بخلاف الثاني: فإنه وإن لم تُعرف عدالته إلا أنه ارتفعت جهالة عينه برواية عدد عنه، أو صفةٍ تميَّز بها كشهرته بأمر آخر غير العلم.

(١) انظر: علوم الحديث (ص: ١١١).

فإنَّ جهالة العين عند ابن الصلاح ترتفع برواية اثنين فأكثر، فإنه قال - بعد ذكره لمجهول العين -: ومن روى عنه عدلان وعيَّناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة[(١)].

وأخذه من قول الحافظ محمد بن يحيى الذُّهلي (ت: ٢٥٨هـ): «إذا روى عن المحدِّث رجلان ارتفع عنه اسم الجهالة»[(٢)].

قال الخطيب: «إلا أنه لا يَثبتُ له حكم العدالة بروايتهما عنه»[(٣)].

ومال الحافظ ابن الصلاح إلى ترجيح قبول حديث من كان مجهول عدالة الباطن وهو عدلٌ في الظاهر، فإنه قال: «قال بعض أئمتنا: المستور من يكون عدلًا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه ، فهذا المجهول يَحتجُّ بروايته بعضُ من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سُليم بن أيوب الرازي، قال: لأن أمر الأخبار مبنيٌّ على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتُصِر فيها على معرفةِ ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحُكَّام، ولا يَتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن.

قال ابن الصلاح: ويُشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة، في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهدُ بهم، وتعذرت الخبرةُ الباطنة بهم. وقد يَقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين»[(٤)].

وسيأتي في آخر المبحث الثاني زيادة بيان في اصطلاحات العلماء في المجهول وأنواعه - إن شاء الله -.

(١) المصدر السابق (ص١١٢).
(٢) الكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي (ص: ٨٩).
(٣) المصدر السابق.
(٤) علوم الحديث (ص: ١١١).

المبحث الأول: قضايا الجهالة عند الحافظ ابن القطان - رحمه الله-:

تقدَّم في التمهيد الإشارة إلى أنَّ الحافظ أبا الحسن ابن القطان قد اعتنى بالبحث والمناقشة مع الحافظ أبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحاديث التي أخرجها في كتاب «الأحكام الوسطى».

وكان من القضايا المهمة التي تَناولَها الحافظ أبو الحسن ابن القطان سكوتُ الحافظ عبدالحق عن أحاديث فيها رواةٌ مجهولون، لم يتعرض لتضعيفِها بهم، مع أنه قد ضعَّف أحاديثَ أخرى بسبب جهالة رُواتِها.

ولكثرة تناول هذه القضية كان للحافظ أبي الحسن ابن القطان تفصيلٌ وبيانٌ للفرق بين أنواع الرواة المجهولين المذكورين في كتاب «الأحكام الوسطى»، ومن ذلك قوله:

«هؤلاء الرواة ينقسمون ثلاثة أقسام:

قسم منهم: لا يُعرف أصلًا إلا في الأسانيد، ولم تُصنَّف أسماؤهم في مصنفات الرجال.

وقسم: هم مصنَّفون في كتب الرجال، مقولٌ فيهم: إنهم مجهولون.

وقسم ثالث: هم مذكورون في كتب الرجال، مهملون من القول فيهم، إنما ذُكروا برواتهم من فوق ومن أسفل فقط»[(١)].

ثم بيَّن موقف الحافظ عبد الحق من هذه الأقسام الثلاثة فقال:

«أما القسم الأول: فهم الذين يقول أبو محمد فيهم: كتبتُهم حتى أسألَ عنهم - ولكن باعتبار نظره ومنتهى بحثه - فإنَّ من هؤلاء من قد وجدناهم نحن، فعلمنا أنَّ نظره كان قاصرًا.

---

(١) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٥٢٠).

وأما القسم الثاني: فإنه إذا ساق لأحدهم حديثًا أتبعه ما نُقل فيه: من أنه مجهول، أو غير مشهور، أو لم تثبت عدالته، وما أشبه ذلك من الألفاظ.

وهو أيضا قد يَعتريه فيهم ما يعتريه في القسم الأول من وجود التوثيق في أحدهم أو التجريح لغير من جَهَّله.

والقسم الثالث - وهم المهملون -: فإنه يَعتبر من أحوالهم تعددُ الرواة عن أحدِهم، فمن كان قد روى عنه اثنان فأكثر، قَبِل حديثَه، واحتجَّ بروايته.

وإن كان لم يَروِ عن أحدِهم إلا واحد، أو لم يُعلم روى عنه إلا واحد، فهؤلاء لا يتجاسر أن يقول لأحدهم مجهول، بل تراه يقول: في إسناده فلان، ولم يرو عنه إلا فلان، أو لا يعلم روى عنه إلا فلان، فهو عنده لا يقول في أحد: مجهول، إلا بنقل عن أحدٍ قاله»[(١)].

إلى أن قال: «والحق في هذا أنَّ جميعهم مجهولون»[(٢)].

فأوضح الحافظ ابن القطان أنه يَشترط لرفع الجهالة **ثبوتَ التنصيص على العدالة**.

وأكد ذلك بقوله - بعد كلامه السابق -: «فمن وجدنا فيه التوثيق، لم يضرَّه أن لا يَرويَ عنه أكثر من واحد»[(٣)].

وقال في موضع آخر: «قد يُعرف فيمن لم يَرو عنه إلا واحد أنه ثقة فيُقبل، أو أنه ضعيف فيُرد»[(٤)].

فالعبرة عند الحافظ ابن القطان - في رفع الجهالة - بثبوت التوثيق أو

---

(١) المصدر السابق.

(٢) المصدر السابق (٥/ ٥٢١).

(٣) المصدر السابق (٥/ ٥٢٢).

(٤) المصدر السابق (٥/ ٣١٠).

التضعيف، سواء روى عن الراوي واحد أو أكثر، فمن ثَبَت توثيقه قُبِل، ومن ثَبَت تضعيفه رُدَّ.

ويَشترط – رحمه الله – شرطًا خاصًّا في إثبات العدالة والتوثيق وهو: أن يكون المعدِّل معاصِرًا للراوي المعدَّل، أو يُحتمَل أنه أخذ ذلك التوثيق عنه، وإلا لم يُقبل توثيقُه.

فهو يُكرر ذلك في أكثر من موضع في كتابه، ومن ذلك قولُه: إن تعديل غير المعاصر وتجريحه فيه نظر، فاعلم ذلك[(١)].

وقال في أحد الرواة وثَّقه الحافظ ابن عبد البر: «أبو عمر في هذا كأبي محمد[(٢)]، إن لم يأت في توثيقه إياه بقول معاصر، أو قول من يُظن به الأخذ عن معاصر له، فإنه لا يقبل منه، إلا أن يكون ذلك منه في رجل معروف، قد انتشر له من الحديث ما تعرف به حاله، وهذا ليس كذلك فاعلمه»[(٣)].

ويرى الحافظ ابن القطان أن الرواةَ الذين ذكرهم المصنِّفون في التراجم مهملينَ من الجرح والتعديل، ولم يُعرِّفوا بأحوالهم فهم مجاهيل في الحقيقة، وإنهم إنما استفادوا ذكرَهم أخذًا من الأسانيد التي وقعوا فيها[(٤)].

وقد تعقَّبه الحافظ الذهبي في ذلك فقال: وعَمَدَ إلى رواة لهم جلالةٌ وجلادة في العلم، وحديثُهم في معظم دواوين الإسلام = فغمزهم بكون أنَّ أحدًا من القدماء ما نص على توثيقهم بحسب ما اطلع هو عليه[(٥)].

---

(١) المصدر السابق (٤/ ٢٨٥).

(٢) يعني الحافظ عبد الحق الإشبيلي صاحب كتاب "الأحكام الوسطى".

(٣) بيان الوهم والإيهام (٤/ ١٣٩) ويُنظر منار الإسلام للحافظ مغلطاي (١/ ٦٦٢)، فإنه قد وقع قبل النص المذكور في مطبوع البيان سقطٌ بمقدار صفحة أو صفحتين.

(٤) المصدر السابق (٥/ ٥٢٢).

(٥) الرد على الحافظ ابن القطان الفاسي (ص٧١).
وانظر في المبحث الآتي ترجمة " محمد بن عبد الملك بن زنجُويَه أبو بكر الغزَّال " في القسم الثالث.

وهذا التعقب وجيه إذا اطُّلِع على توثيق في ذلك الراوي، أو كان كثيرَ الرواية مشهورًا بها، فأكثر المصنِّفون من تخريجِ حديثِه.

إلا أنَّ كلام الحافظ ابن القطان متجهٌ فيما إذا كان الراوي قليلَ الرواية، ولم يُعثر فيه على جرح ولا تعديل، فما المانع من الحكم بجهالة حاله عند ذلك؟

وكثيرًا ما يعتمد الحفاظ ومنهم الحافظ الذهبي نفسه على تجهيل الحافظ ابن القطان[(١)]، وكذلك الحافظُ ابن حجر[(٢)] -رحمهم الله جميعًا-.

ومن أوصاف الجهالة التي يُطلقها الحافظ ابن القطان لفظُ «**المستور**»: ونصَّ على أنَّ المراد به هو: من لم تثبت عدالتُه **ممن روى عنه اثنان فأكثر**[(٣)].

ويَرَى أنَّ المستور ونحوه: لا تُقبل روايتُه، ولو رَوَى عنه جماعة، ما لم تثبت عدالته[(٤)].

ومن آراء الحافظ ابن القطان التي تناقلها الحفاظ في كتبهم:

ما عزاه إليه الحافظ العراقي: مِنْ أنَّ الراويَ إذا زكَّاه أحدٌ من أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحدٍ عنه قُبِل، وإلا فلا.

قال: وهو اختيار أبي الحسن بن القطان في كتاب « بيان الوَهَم والإيهام[(٥)].

---

(١) كما قال في ترجمة (حنان بن خارجة): "لا يُعرف ... أشار ابن القطان إلى تضعيفه للجهل بحاله". ميزان الاعتدال (١/ ٦١٨)

(٢) كما سيأتي في ترجمة: (عمر بن حوشب) في القسم الأول من مجاهيل الحال عند الحافظ ابن القطان.

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣).

(٤) انظر: المصدر السابق (٤/ ١٣).

(٥) انظر: شرح التبصرة والتذكرة (١/ ٣٥١).

ولـم أقـف علـى كلام للحافـظ ابـن القطـان بهـذا النـص، عـدا بعـضَ العبـارات التـي تحتمـل ذلـك - كمـا سـيأتي قريبًـا -.

وما نقله الحافظ العراقي يَحتمل معنيين:

الأول: أنَّ الحافظ ابن القطان يقول: إذا زكَّى الراويَ أحد أئمة الجرح والتعديل مع رواية واحدٍ **غيرِه** عنه قُبِل حديثه، وإلا فلا.

فظاهر العبارة وجود عَلَمَيْن هما:

١ـ إمام ناقد يُزكِّي ذلك الراوي.

٢ـ شخصٌ يروي عن الراوي المذكور، وليس في منزلة ذلك الناقد.

الثاني: أنه يقول: إذا زكَّى الراويَ أحدُ أئمة الجرح والتعديل، مع رواية واحدٍ - ولو كان المزكِّي نفسه - قُبِل حديثُه، وإلا فلا.

والأقرب الاحتمال الأول، وهو ما فَهِمَه الحافظ برهان الدين الحلبي (سبط ابن العجمي) من كلام ابن القطان، فقد عزا إليه أنه قال: «إنَّ الشخص إذا روى عنه واحدٌ، ووثَّقه آخر، فإنه يَخرج عن جهالة العين»[(١)].

ومن العبارات التي وقفتُ عليها وتحتمل معنى ما ذكره الحافظ العراقي، والبرهان الحلبي:

قول الحافظ ابن القطان: «فأما من لا يَرى رواية الراوي عن الراوي تعديلًا له، فإنهم لا يقبلون رواية هذا الصِّنف إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا عُلمت عدالتُه، لم يَضُرَّه أن لا يرويَ عنه إلا واحد»[(٢)].

فقوله: «إلا أن تُعلم عدالة أحدهم، فإنه إذا عُلمت عدالتُه، لم يَضُرَّه أن لا يروي عنه إلا واحد» يُفيد أنَّ الراوي إذا روى عنه واحدٌ وزُكِّي= قُبِلت روايته، ولم يَضرَّه انفراد الراوي عنه.

---

(١) نهاية السول في رواة الستة الأصول - ترجمة "عمرو بن سفيان" - (رسالة دكتوراه تحقيق: عبدالله أبو بكر نوفل ١/ ٣٤٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٠).

ويدخل في ذلك تزكية الراوي عنه – إذا كان من الأئمة النقَّاد –، كما يَرِدُ في بعض الأسانيد: «حدثني فلان وكان ثقة».

ولذلك رجَّح الحافظ ابن رُشيد[(١)] والحافظ ابن حجر أنَّه لو وثَّقه المنفرد عنه لقُبِل أيضًا إذا كان متأهِّلا[(٢)].

وكذلك يقال في قول ابن القطان: وقد يُعرف فيمن لم يَرو عنه إلا واحد أنه ثقة فيُقبل، أو أنه ضعيف فيُرد، بحكم التضعيف....انتهى[(٣)].

فقد يكون الموثِّق هو الراوي عنه نفسه، وقد يكون غيره، وكذلك في التضعيف أيضًا.

المبحث الثاني : مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان:

المتتبّعُ لكلام النقاد من علماء الحديث – قبل القرن السابع – يجدُهم يُطلقون وصف «المجهول» دون تقييدٍ غالبًا، فقلَّ أن يوجد في كلامهم إطلاق وصف «مجهول الحال» على راو من الرواة[(٤)]، حتى جاء الحافظ

---

(١) انظر: فتح المغيث (٢/ ٢٠٨، ٢١٠).

(٢) انظر: نزهة النظر (ص١٠٠).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٣١٠).

(٤) من القليل الذي وقفتُ عليه:

١،٢ ـ قول الحافظ أبي محمد بن حزم (ت: ٤٥٦هـ) وصفه عبد الله بن ثعلبة، أو ثعلبة بن عبد الله بأنه: رجل **مجهول الحال**. المحلى بالآثار (٤/ ٢٤٢)

وقوله في: سليمان بن داود ضعيف الحديث **مجهول الحال** . المحلى بالآثار (١٠/ ٢٤٦)

٣ـ قول الحافظ أبي الوليد الباجي (ت: ٤٧٤هـ) في "عمرو بن عيسى أبي عثمان": وهذا عندي **مجهول الحال** اهـ.

وهو من شيوخ الإمام البخاري في الصحيح، وقال عنه ابن حبان: مستقيم الحديث. انظر: التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣/ ٩٨٢)، والثقات (٨/ ٤٨٨)

٤ـ وقوله أيضًا في "سعيد بن النضر أبي عثمان البغدادي": **مجهول الحال**، غير معروف قاله أبو أحمد بن عدي اهـ. يعني قول ابن عدي: (لا يُعرف)، فإنه لم يصفه بجهالة الحال. انظر: أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري لابن عدي (رقم١٠٥)، والتعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح (٣/ ١٠٨٩)

٥،٦ ـ قول الحافظ أبي الفرج ابن الجوزي (ت: ٥٩٧ه) في كل من " أيوب بن محمد"، و"محمد بن أحمد بن عمران الخزاعي": **مجهول الحال**. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية (٢/ ١٨، و٤١٥)

أبو الحسن ابن القطان في القرن السابع فكان من أكثر الحفاظ الذين استعملوا هذا المصطلح المركَّب، وعنه بعد ذلك اشتهر وسار، وكَثُرَ وصفُ الرواة به.

وقد تتبعتُ الرواةَ الذين وصفهم بقوله: «مجهول حال» في كتاب بيان الوهم والإيهام، فوجدتهم (٨٨) ثمانيةً وثمانين راويًا، ونظرتُ في أحوالهم في كتب التراجم من جهة ثبوت جرحٍ أو تعديل فيهم، وكذلك من حيثُ عددُ الرواة عنهم، فتبيَّن أنَّهم على ستة أقسام[(١)]:

القسم الأول:

ويشمل: **كلَّ راوٍ لم يروِ عنهم إلا راوٍ واحد، ولم يثبتْ فيه جرح ولا تعديل من معتبر.**

وبلغ عددُهم (٤٢) اثنين وأربعين راويًا[(٢)].

---

(١) ذكرتُ هذه الأقسامَ مرتبةً بحسب عدد رواة كلِّ قسم: الأكثر فما دونه.
وقد قمت بدراسة الرواة جميعًا، راويًا راويًا، مقارنًا حكم الحافظ أبي الحسن بن القطان بحكم النقاد المتقدمين والمتأخرين، والنظر في عدد الرواة عن الراوي. ولكنَّ طبيعةَ البحث منعتْ من إيراد المادة كلِّها، فاقتصرتُ على إيراد التقسيم إجمالًا، مع دراسة نموذجين من كل قسم.

(٢) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: الأسود بن ثعلبة (٣/ ٥٣٠)، وإبراهيم بن أبي ميمونة (٤/ ١٠٥)، وجعفر بن يحيى بن ثوبان (٣/ ١٥٢)، وجَهم بن الجارود (٣/ ٥٨)، وحمزة بن محمد بن حمزة الأسلمي (٣/ ٤٣٧)، وحُميد بن حُجير (٣/ ٥٧٠)، وحُميد بن يزيد (٣/ ٥٧٣)، وحكيم بن قيس (٤/ ٢٠٨)، وخالد بن زيد (٥/ ٧٣)، و زياد بن سعد (٥/ ٩٨)، وعبدالله بن خليفة (٤/ ٢٦٢)، وعبدالله بن عبدالرحمن بن ثابت بن الصامت (٣/ ٣٧٦)، وعبدالله بن هارون (٣/ ٤٠١)، وعبدالرحمن بن قيس (٣/ ٥٢٥)، وعبد الرحمن المُسْلي (٥/ ٥٢٦)، وعبد العزيز بن عمر بن عبد الرحمن (٣/ ١٥٨)، وعُبيد بن محمد (٣/ ٥١٦)، وعطاء العامري (٤/ ١٢٠)، وعمارة بن ثوبان (٣/ ١٥١)، وعُمارة بن حَديد (٣/ ٤٨٦)، وعمر بن محمد بن الحسين (٣/ ١٧٤)، وعمر بن حَوْشب (٥/ ١٠٤)، وعمرو بن حَريش (٥/ ١٦٣)، وعمرو بن عبدالجبار (٣/ ٥٥٤)، وعمرو بن عمير (٣/ ٢٨٤)، وفَضاء بن خالد الأَزدي (٣/ ١٨١)، وفِهْر بن بشر (٣/ ٢٤٣)، ومحمد بن عكرمة (٣/ ١٧٦)، ومحمد بن شُمَير الرُّعيني (٤/ ٣٤٧)، ومحمد بن عمر بن علي بن الحسين (٣/ ٣٥٤)، ومحمد بن عمر بن أبي مسلم (٣/ ٥١٦)، ومسلم بن كثير (٥/ ١٦٣) [والصواب في اسمه مسلم بن جُبَيْر]، معمر بن عبدالله (٤/ ٤٦٤)، ومهدي بن عيسى (٣/ ٢٣١)، والمهلب بن حُجْر (٣/ ٣٥١)، ونوح بن حكيم (٥/ ٥٢)، وهود بن عبدالله (٣/ ٤٨٢)، وأبو صالح مولى أم سلمة (٣/ ٢٥٦)، وأبو معقل (٤/ ١١١)، وأبو سعد الحِمْيري الحِمْصي (٣/ ٢٥٢)، وضُباعة بنت المقداد بن الأسود (٣/ ٣٥١)، وجدَّة رباح قيل: إنها أسماء بنت سعيد بن زيد (٣/ ٣١٤).

منهم:

١ـ الأسود بن ثَعْلبة الكِنْدي الشامي.

قال المزي: روى عنه: عُبادة بن نُسَي[(١)].

وقال علي بن المديني: لا أحفظ عنه غيرَ هذا الحديث[(٢)].

ونسب إليه الحافظ الذهبي أنه قال في الأسود: لا يُعرف[(٣)].

وقال الحاكم: الأسود بن ثعلبة شامي معروف[(٤)].

وذكره ابن حبان في الثقات[(٥)].

---

(١) تهذيب الكمال (٣/ ٢٢٠).

(٢) المصدر السابق.

ويعني بالحديث: ما أخرجه الإمام أحمد في مسنده (٣٧/ ٣٦٣ : ٢٢٦٨٩) وأبو داود في سننه (٣/ ٢٦٤ : ٣٤١٦) من طريق مغيرة بن زياد، عن عُبادة بن نُسي، عن الأسود بن ثعلبة، عن عبادة بن الصامت قال: علمت ناسا من أهل الصفة الكتابة والقرآن، فأهدى إلي رجل منهم قوسا فقلت: ليست لي بمال، وأرمي عنها في سبيل الله، فسألت النبي صلى الله عليه وسلم فقال: "إن سرَّك أن تُطوَّق بها طوقًا من نار فاقبلْها".

وإسناده ضعيف لجهالة الأسود بن ثعلبة، والكلام في مغيرة بن زياد، فإنه صدوق استُنكِرتْ بعضُ أحاديثه، قال الحافظ ابن عبد البر بعد حكمه على هذا الحديث مع أحاديث أخرى بأنها منكرة لا يصح شيء منها قال: وأما المغيرة بن زياد فمعروف بحمل العلم، ولكنه له مناكر هذا منها. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٢١/ ١١٤)

وروي للأسود بن ثعلبة أحاديث أخر:

١ـ حديثه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه في أصناف الشهداء. في مسند الإمام أحمد (٣٧/ ٣٧٥ :٢٢٧٠٢).

٢ـ حديثه عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إنكم على بينة من ربكم ما لم تظهر فيكم سكرتان ...". في مسند البزار (٧/ ٨٠ : ٢٦٣١)

٣ـ حديث علي بن علي، عن الأسود، عن عُبادة بن نُسَي عن عبد الرحمن بن غَنْم عن معاذ بن جبل عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "إذا مضى للنُّفَساء سبع ...". قال الدارقطني: الأسود هو ابن ثعلبة شامي. السنن (١/ ٤١٢ :٨٦١)، ومستدرك الحاكم (١/ ٢٨٤)

والظاهر أنه انقلب السند على الراوي فجعله من رواية الأسود عن عبادة بن نسي، والصواب عبادة بن نسي عن الأسود. فإنه كما قال علي بن المديني: لم يرو عنه غيره. وهو ما قرره ابن القطان كما سيأتي.

(٣) ميزان الاعتدال (١/ ٢٥٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين (١/ ٢٨٤ :٦٢٦).

(٥) ٤/ ٣٣.

قال ابن القطان: هو مجهول الحال، ولا يُعرف روى عنه غير عبادة بن نسي، ويروي أيضا عن معاذ بن جبل حديثا أو حديثين[١].

وقال الحافظ ابن حجر: مجهول، من الثالثة[٢].

وأما ذِكْرُ ابن حبان له في «الثقات» فعلى طريقته في توثيق المجاهيل[٣]، وقول الحاكم: إنه معروف = تساهلٌ منه رحمه الله، فهو مجهول لم يرو عنه إلا راو واحد.

٢ـ عمر بن حَوْشَب الصنعاني:

روى عنه: عبد الرزاق بن همَّام الصنعاني[٤].

قال الحافظ ابن القطان: مجهول الحال أيضًا، ولا يُعرف روى عنه غير عبد الرزاق، وهو صنعاني[٥].

وتبعه الحافظان الذهبي وابن حجر، فقال الحافظ الذهبي: شيخ لعبد الرزاق، يُجهل حاله[٦].

وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب»: قال ابن القطان: لا يُعرف حاله[٧].

وقال في «التقريب»: مجهول من السابعة[٨].

القسم الثاني:

ويشمل: **كلَّ راوٍ روى عنه راويان فأكثر ولم يثبت فيه جرحٌ ولا تعديل.**

(١) الوهم والإيهام (٣/ ٥٣١).
(٢) تقريب التهذيب (رقم٤٩٩).
(٣) انظر: لسان الميزان (١/ ٢٠٩).
(٤) تهذيب الكمال (٢١/ ٣١٣).
(٥) الوهم والإيهام (٥/ ١٠٤).
(٦) ميزان الاعتدال (٣/ ١٩٢).
(٧) ٩/ ٦٧٦.
(٨) تقريب التهذيب (رقم ٤٨٨٥).

وبلغ عددُهم (١٩) تسعة عشر راويًا[(١)].

ويلاحظ في هذا القسم أنَّ عددًا من الرواة كـ: داود بن جُبَيْر، ورباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان، وصالح بن عبد الجبار، وعبدالرحمن بن مَيْسرة، والوليد بن زَرْوان، ويزيد بن جابر، وابن أبي نَملة الأنصاري= قد نصَّ الحافظ ابن القطان على أنهم لم يرو عنهم إلا واحد، أو لا يَعرفهم إلا في ذلك الحديث الواحد المذكور له - بحسب علمه واطلاعه-.

كما أنَّ عكس ذلك قد حصل منه، فنص عند بعض الرواة على أنه قد روى عنهم اثنان أو أكثر، كما قال عند ذكره لـ: أمية بن هند، وصالح بن أبي جُبَيْر، وعبدالملك بن خطاب، ومحمود بن عمرو[(٢)].

وربما قال: روى عنه جماعة، كما قال عند ذكره لـ: عبدالرحمن بن عمرو، ووهب بن مانُوس[(٣)].

ومن نماذج هذا القسم الثاني:

١ـ أمية بن هند المُزَني.

روى عنه سعيد بن أبي هلال، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى[(٤)].

---

(١) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: أمية بن هند (٤/ ٦٥٣)، وحِبَّان بن جَزْء (جَزِي) (٣/ ٥٧٥)، وحصين بن قبيصة (٥/ ٦٦٦)، وداود بن جُبَيْر (٣/ ٤٦٠)، ورباح بن عبدالرحمن بن أبي سفيان (٣/ ٣١٤)، وصالح بن أبي جُبَيْر (٣/ ٤٣٢)، وصالح بن عبد الجبار (٣/ ٩٣)، وعبد الله بن هُرْمز (٥/ ٢٠٤)، وعبدالرحمن بن عمرو (٤/ ٨٨)، وعبدالرحمن بن مَيْسرة (٤/ ١٠٩)، وعبدالعزيز بن عبدالملك (هو ابن أبي مَحْذورة) (٣/ ٤٨)، وعبدالملك بن خطاب (٣/ ٢٣٢)، وعُبيدالله بن هُرير (٤/ ٤٩٤)، وعبيدالله بن عبدالله بن مَوْهَب (٥/ ١١١)، ومحمود بن عمرو (٣/ ٥٩٠)، ووهب بن مانُوس (٤/ ١٦٩)، والوليد بن زَرْوان (٥/ ١٧)، ويزيد بن جابر (٣/ ١٥٠)، وابن أبي نَملة الأنصاري (٤/ ٨٣).

(٢) تقدمت الإحالة إلى موضع كلام ابن القطان فيهم في الهامش السابق.

(٣) تقدمت الإحالة إلى موضع كلام ابن القطان فيهما في الهامش قبل السابق.

(٤) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/ ٣٠١).

قال يحيى بن معين: لا أعرفه[١].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢].

وقال الحافظ أبو الحسن بن القطان: مجهول الحال، يروي عن أبي أُمامة بن سهل بن حُنيف، وعبد الله بن عامر بن ربيعة، روى عنه سعيد بن أبي هلال، وعبد الله بن عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وهو يعد في أهل الحجاز[٣].

وقال الحافظ ابن حجر: مقبول من الخامسة[٤].

ويُريد الحافظ ابن حجر بقوله «المقبول»: الراوي الذي ليس له من الحديث إلا القليل، ولم يثبت فيه ما يُترك حديثُه من أجله، فهو مقبول حيث يُتابع، وإلا فليِّن الحديث[٥].

وأكثر الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بـ«مقبول» هم مجاهيل حال ذكرهم ابن حبان في «الثقات»، مع قِلَّة أحاديثهم، كما هو حال هذا الراوي «أمية بن هند».

٢ـ داود بن جُبَيْر المديني:

قال ابن أبي حاتم: أخو سعيد بن المسيب لأمِّه.

روى عنه أبو عامر العَقَدي، وحمَّاد بن خالد.

سمعت أبي يقول ذلك وسألتُه عنه فقال: لا أعرفه[٦].

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٧].

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي - (ص: ٧٠).

(٢) ٤/ ٤١.

(٣) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٦٥٣).

(٤) تقريب التهذيب (رقم٥٦٠).

(٥) انظر: مقدمة التقريب (ص٧٤).

(٦) الجرح والتعديل (٣/ ٤٠٨).

(٧) ٦/ ٢٨٦.

قال الحافظ ابن حجر: قد ذكره الساجي في البغداديين فقال: هو منكر الحديث اهـ[١].

ولا تناقض بين كونه مجهولًا وكونِه منكر الحديث، فقد يكون ذلك لتفرده بما لا يُحتمل له مع جهالته.

قال الأزدي: لا أعرفه أنا بجرح ولا عدالة، والذي ذكره أعلم به[٢].

وقال ابن القطان: لسعيد بنِ المسيب أخٌ يقال له: داود بن جُبَيْر، هو مجهول الحال أيضًا[٣].

القسم الثالث:

ويشمل: **الرواة الثقات، الذين ثبت توثيقهم عمن يُعتبر بقوله في الجرح والتعديل.**

وبلغ عددُهم (١٠) عشرة رُواة[٤].

منهم:

١ـ حَرَام بن حَكيم بن خالد الأنصاري، ويُقال: العَنْسي، الدمشقي.

روى عنه: بشر بن العلاء بن زَبْر، وزيد بن رفيع، وزيد بن واقد،

---

(١) لسان الميزان (٣/ ٣٩٧).
وقد ذكر الحافظ ابن حجر هذا القول في ترجمة "داود بن حُنين"، وقال: "والصواب أن اسم أبيه جُبير – بالجيم والراء – كذا هو في الأصول الصحيحة من سنن الدارقطني". اللسان (٣/ ٣٩٦)

(٢) المصدر السابق.

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٤٦٠).

(٤) وهم – مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" –: بِشْر بن عاصم (٤/ ٣٥٦)، وحَرام بن حكيم (٣/ ٣١٢)، وخالد بن دُرَيك (٣/ ٢٦)، وعبد الله بن زَرِير (٥/ ١٧٩)، وعبد الرحمن بن عائذ (٣/ ٩)، وعبد الرحمن بن أبي عوف (٣/ ٢٥٨)، وعُميرة بن أبي ناجية (٢/ ٤٣٣)، وعيسى بن محمد المروزي (٣/ ١٧٤)، ومحمد بن عبد الملك الغزَّال (٥/ ٣٩)، ومسلم بن سلَّام الحنفي (٥/ ١٩١).

وعبد الله بن العلاء بن زبر، وعتبة بن أبي حكيم، والعلاء بن الحارث، ومحمد بن عبد الله بن المهاجر الشُّعَيثي، ويونس بن سيف الكَلاعي[١].

وثقه دُحيم (عبد الرحمن بن إبراهيم)[٢].

وقال العجلي: تابعي ثقة[٣].

وقال الدارقطني في إسناد حديثٍ جاء فيه صاحب الترجمة مقرونًا بمكحول: هذا إسنادٌ حسنٌ، ورجاله ثقات كلهم[٤].

وذكره ابن خَلْفون في ثقات التابعين[٥].

وخالف في ذلك ابن حزم فقال: ضعيف[٦].

وقال ابن القطان: ولما ذكر أبو محمد في باب الحيض حديث حرام هذا[٧] ... قال بعده: حرام ضعيف. ولا أدري من أين جاءه تضعيفه، وإنما هو مجهول الحال، فاعلم ذلك[٨].

قال الحافظ ابن حجر: كأنَّ عبدَ الحق تبع ابنَ حزم، وأنكر عليه ذلك ابنُ القطان الفاسي فقال: بل مجهول الحال.

---

(١) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٥/ ٥١٧).

(٢) تهذيب التهذيب (٣/ ٦٤).

(٣) معرفة الثقات (١/ ٢٩٠).

(٤) السنن (٢/ ١٠١: ١٢٢٠)، وقال الحافظ مغلطاي: "وقال الدارقطني: هو ثقة. فيما ذكره الغساني في كلامه على سننه". إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٠)، ولم أقف عليه في كتاب "تخريج الأحاديث الضعاف" للغساني.

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٤/ ٢٠).

(٦) المحلى (١/ ٣٩٧).

(٧) يعني قول الحافظ عبد الحق في الأحكام الوسطى (١/ ٢٠٩): "ورواه أبو داود أيضا من طريق حرام بن حكيم وهو ضعيف عن عمه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ فقال: "لك ما فوق الإزار".

(٨) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٣/ ٣١٢).

قال الحافظ ابن حجر: وليس كما قالوا، بل هو ثقة كما قال العجلي وغيرُه[١].

وكأنَّ السبب في تجهيل ابن القطان لحرام بن حكيم هو منهجه في عدم قبول التوثيق من غير المعاصر للراوي. فقد ذكره الحافظ الذهبي في وفيات (١١١ - ١٢٠هـ)[٢]، ومن وثَّقه متأخرون عنه في الزمان بكثير.

٢ـ محمد بن عبد الملك بن زنجُويَه أبو بكر الغزَّال، جار الإمام أحمد وصاحبه.

قال النسائي: ثقة[٣].

وقال ابن أبي حاتم: سمع منه أبي وسمعتُ منه، وهو صدوق[٤].

مات سنة ثمان وخمسين ومئتين[٥].

قال ابن القطان: هو رجل مجهول الحال، لم أجد له ذِكْرًا[٦].

فعلَّل ابن القطان حُكمَه بجهالة حال الراوي بأنه لم يقف على ترجمةٍ له.

القسم الرابع:

ويشمل: **الرواة الضعفاء، الذين ثبت تضعيفهم عن بعض أئمة الجرح والتعديل.**

---

(١) انظر: تهذيب التهذيب (٣/ ٦٦).

(٢) تاريخ الإسلام (٣/ ٢٢٢).

(٣) تاريخ بغداد (٣/ ٥٩٩).

(٤) الجرح والتعديل (٨/ ٥).

(٥) تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٢٦/ ١٩).

(٦) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٥/ ٣٩).

وبلغ عددُهم (٧) سبعةَ رُواة[١].

منهم:

١ـ سلمة بن كُلْثوم الكِنْدي الدمشقي:

قال أبو زرعة الدمشقي: قلتُ لأبي اليمان: ما تقول في سلمة بن كلثوم؟ قال: ثقة، كان يُقاس بالأوزاعي[٢].

وقال ابن عبد البر: ثقة من كبار أصحاب الأوزاعي[٣].

وقال الدارقطني: شامي يَهِم كثيرًا[٤].

قال ابن القطان: مجهول الحال عنده (أبي حاتم)، لم يعرِّف من أمره بمزيد[٥].

ذكره الذهبي في وفيات (١٧١ - ١٨٠هـ)[٦].

وهذا الراوي وإن وُثِّق إلا أنه جُرِّح بجرح مفسَّر، وهو كثرة أوهامه.

واعتمد الحافظ ابن القطان في جهالة حاله على عدم ذكر أبي حاتم فيه تعديلًا ولا جرحًا.

٢ـ عبد الواحد بن نافع الكَلاعي أبو الرَّمَّاح اليَمامي.

قال ابن حبان: شيخٌ، يروي عن أهل الحجاز المقلوبات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحلُّ ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه[٧].

---

(١) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: بلال بن مرداس الفزاري (٣/ ٥٤٧)، وعبد الواحد بن نافع (٣/ ٣٤١)، ومحمد بن عمرو (هو اليافعي) (٣/ ٥٣٨)، وسلمة بن كلثوم (٥/ ٨٨)، ونِزَار بن حيان الأسدي (٣/ ٦١٢)، ويزيد بن حيان (٤/ ٣٩٩)، وأبو ثفال (ثمامة بن وائل) (٣/ ٣١٤).

(٢) تاريخ أبي زرعة الدمشقي (٢/ ٧١٧).

(٣) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (٦/ ٣٣٣).

(٤) العلل (٨/ ٢٤).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٨٨).

(٦) تاريخ الإسلام (٤/ ٦٣١).

(٧) المجروحين لابن حبان (٢/ ٤٠٢).

وقال الدارقطني - بعد حديث من روايته -: هذا حديثٌ ضعيفُ الإسناد من جهة عبد الواحد هذا[١].

وقال أبو نُعيم الأصبهاني: يروي عن الشاميين الموضوعات[٢].

وقال ابن القطان: مجهول الحال، مختلف في حديثه[٣].

ذكره الذهبي في وفيات (١٥١ - ١٦٠ ه)[٤].

ويظهر من عبارة ابن القطان اطلاعه على كلام ابن حبان أو الدارقطني، أو على قوليهما جميعًا؛ فلذلك قال: مختلف في حديثه، أي في تضعيفه وقَبوله[٥]، إلا أنه لم يأخذ بمقتضى قولَيْهما وحَكَمَ بجهالة حال الراوي لكونهما غير معاصرينِ له.

القسم الخامس:

ويشمل: **الرواة الصدوقين، الذين ترجح أنهم في مرتبة الصدوق الذي يُحسَّن حديثه لذاته.**

---

(١) السنن (١/ ٤٧٢ :٩٩٠).

(٢) الضعفاء لأبي نُعَيْم (ص: ١٠٩).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٣٤١).

(٤) تاريخ الإسلام (٤/ ١٤٣).

(٥) ويحتمل أن مراد ابن القطان بـ"مختلف في حديثه" مخالفتُه لما هو أصح منه، فإنَّ الإمام البخاري ذكره في "التاريخ الكبير" ("ترجمة عبدالله بن رافع بن خديج" ٥/ ٨٩) فقال: وقال موسى بن إسماعيل: حدثنا أبو الرماح عبد الواحد بن نافع، قال: شهدت عبد الرحمن بن رافع بن خديج، فقال: أخبرني أبي: أنه كان يسمع النبي صلى الله عليه وسلم يأمر بتأخير العصر.
قال الإمام البخاري: ولا يتابع عليه.
قال الحميدي حدثنا الوليد، حدثنا الأوزاعي، حدثني أبو النجاشي، حدثني رافع بن خديج؛ كنا نصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم العصر، ثم ننحر الجزور، فتقسم عشر قسم، ثم تطبخ، فنأكل لحما نضيجا قبل أن تغرب الشمس.
قال الإمام البخاري: وهذا أصح.
ولعل هذا المعنى هو الأرجح، فلم أقف على من قوَّى حديثَ عبد الواحد بن نافع.

وبلغ عددُهم (٥) خمسة رُواة[١].

منهم:

١ـ إبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي.

وُلد بعد موت جرير وبقي حتى لقيه شريك وأسد بن عمرو[٢].

وقال يحيى بن معين: لم يسمع من أبيه شيئًا[٣].

وقال ابن حبان: روى عنه شعبة بن الحجاج تأخر موته حتى كتب عنه شَريك[٤].

وقال ابن عدي: في بعض رواياته يقول: حدثني أبي، ولم يُضعَّف في نفسه، إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئًا، وأحاديثه مستقيمة تُكتب[٥].

وقال الذهبي: صدوق.. ضَعْفُ حديثِه جاء من جهة الانقطاع، لا من قِبَلِ الحفظ[٦].

وقال ابن القطان - في حديث -: وفيه إبراهيم بن جرير، وهو مجهول الحال[٧].

وذكره الذهبي في تاريخ الإسلام[٨] في وفيات (١٢١ - ١٣٠ هـ).

وحَكَمَ الحافظُ أبو الحسن بن القطان على الراوي بجهالة الحال

---

(١) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: إبراهيم بن جرير (٥/ ٦٥٨)، وسعد بن عبد الحميد بن جعفر (٢/ ٣٠١)، وصخر بن عبد الله بن حرملة (٣/ ٤٩)، محمد بن سعيد الطائفي (٣/ ٤٠٠)، وهارون بن عمران (٥/ ٦١).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٦/ ٢٩٧).

(٣) تاريخ ابن معين - رواية الدوري (٤/ ٦٩).

(٤) الثقات لابن حبان (٤/ ٦).

(٥) الكامل (٢/ ١٦).

(٦) ميزان الاعتدال (١/ ٦٦).

(٧) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٦٥٨).

(٨) ٣/ ٣٦٧.

لعدم وقوفه على من وثَّقه أو جرَّحه، ولعله لم يعتبر بكلام ابن عدي – إن كان وقف عليه – لعدم معاصرتِه للراوي المذكور.

٢ـ سعد بن عبد الحميد بن جعفر الأنصاري المدني البغدادي.

قال مُهنَّا: سألت أحمد بن حنبل، وأبا خيثمة، ويحيى بن معين، فقلت: أبو معاذ سعد بن عبد الحميد بن جعفر؟ فقالوا: هو ابن عبد الحميد بن جعفر المدني، فقلت: كيف هو؟ قالوا: كان هاهنا في رَبَض الأنصار، يدَّعي أنه سمع عرضَ كُتُبِ مالك بن أنس. وقال لي أحمد: والناس يُنكرون عليه ذاك، هو هاهنا ببغداد لم يَحُجَّ، فكيف سمع عرض مالك؟![(١)]

وقال زكريا بن يحيى الساجي: يتكلمون في حديثه[(٢)].

وقال ابن الجنيد، قال: سألت يحيى بن معين، عن سعد بن عبد الحميد بن جعفر، فقال: ليس به بأس، قد كتبتُ عنه[(٣)].

وقال صالح بن محمد: لا بأس به... أثبت من أبيه[(٤)].

وقال يعقوب بن شيبة: ثقة صدوق[(٥)].

وقال ابن حبان: كان ممن يروي المناكير عن المشاهير، وممن فحش خطؤه، وكثُر وهمه، حتى حسن التنكُّب عن الاحتجاج به[(٦)].

وقال ابن القطان بعد حديث له: سعدٌ المذكورُ مجهولُ الحال[(٧)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠/ ١٨١).
(٢) المصدر السابق.
(٣) سؤالات ابن الجنيد (رقم ٦٣٥).
(٤) تاريخ بغداد (١٠/ ١٨١).
(٥) المصدر السابق.
(٦) المجروحين (٢/ ٩١).
(٧) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٢/ ٣٠١).

وقال الحافظ الذهبي مرةً: ثقة[١].

وقال في موضع آخر: صدوق[٢].

توفي سنة ٢١٩هـ[٣].

ولعل سبب تجهيل الحافظ ابن القطان لهذا الراوي عدم اطلاعه على ترجمته في «تاريخ بغداد» والمصادر الأخرى التي ترجمتْ له.

أما كلام ابن حبان رحمه الله فيُحمل على تعنته في جرح بعض الرواة[٤]، إذ غالب كلام الأئمة النقاد قبله يقتضي أنه صدوق لا بأس به، والصدوق إذا ادعى سماع كتاب فالأصل قبول قوله، والله تعالى أعلم.

القسم السادس:

ويشمل: **الرواة المختلف فيهم**.

منهم راوٍ مختلف في إثبات صُحبته، و(٤) أربعةُ مختلف في حالهم جرحًا وتعديلًا، فالمجموع (٥) خمسة رواة[٥].

منهم:

١ـ عبد الله بن أبي أحمد بن جحش بن رِئَاب - بكسر الراء ثم تحتانية مهموزة وآخره موحدة- الأسدي.

قال ابن سعد: ممن أدرك النبي صلى الله عليه وسلم ورآه، ولم يَحفظ عنه شيئًا[٦].

---

(١) الكاشف (١/ ٤٢٩).

(٢) المغني في الضعفاء (١/ ٢٥٥)، وذكر بعده كلام ابن حبان المذكور.

(٣) تهذيب التهذيب (٤/ ٧٧٧).

(٤) المجروحين (٢/ ٩١).

(٥) وهم - مع الإحالة على موضع وصفهم بـ(مجهول الحال) في كتاب "بيان الوهم والإيهام" -: أوس بن أوس (صحابي) (٤/ ١٢١)، وعبد الله بن أبي أحمد (صحابي) (٣/ ٥٣٧)، وإسحاق بن إبراهيم بن سُنَيْن (٣/ ١٧١)، وزيد بن الحَرِيش (٣/ ٣٥١)، وعمرو بن أبي نُعَيْمة.

(٦) تاريخ دمشق لابن عساكر (٢٩/ ٣٥٩).

قال أبو نُعَيْم: أُتي به النبي صلى الله عليه وسلم لـمَّا وُلد فسمَّاه عبد الله، له رؤية[١].

وقال أبو أحمد العسكريّ: لا يصح له سماع[٢].

وقال العجلي: هو من كبار التابعين لَقِيَ عمر[٣].

ذكره الحافظ ابن حجر في «الإصابة» في القسم الثاني من حرف العين في (معرفة من لم يره صلّى الله عليه وسلم، ولم يرد أنه سمع منه لصغره)[٤].

وقال في التهذيب: وذكره جماعة في الصحابة باعتبار **رؤيته**، وقال العسكري حديثه مرسل[٥].

وقال في التقريب[٦]: وُلِد في حياة النبي صلى الله عليه وسلم وروى عن عمر وغيرِه، وذكره جماعةٌ في ثقات التابعين.

وقال الحافظ ابن القطان: وعبد الله بن أبي أحمد بن جحش بن رِئَاب مجهول الحال أيضًا[٧].

فحَكَمَ بجهالة حاله لعدم ثبوت صحبته عنده، وربما كان الحافظ أبو الحسن لا يَرى أنَّ مجرد ثبوت الرؤية كافٍ لإثبات الصحبة، والله تعالى أعلم.

---

(١) معرفة الصحابة لأبي نُعَيْم (٣/ ١٥٩١).
(٢) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١١).
(٣) معرفة الثقات (٢/ ٢٠).
(٤) الإصابة في تمييز الصحابة (٨/ ١١)..
(٥) تهذيب التهذيب (٦/ ٥٠٣).
(٦) رقم: ٣٢٠٦.
(٧) بيان الوهم والإيهام (٣/ ٥٣٧).

٢ـ عمرو بن أبي نَعِيْمة الـمَعَافري المصري.

قال أبو حاتم: إمام مسجد مصر[١].

وقال ابن يونس: كانت له عبادة وفضل[٢].

وقال الحاكم: كان من الأئمة[٣].

وقال - في سياق سند حديث له -: رضيع عبد الملك بن مروان، وكان امرأً صِدْقٍ[٤].

وقال الدارقطني: مجهول، مصري، يُترك[٥].

وقال الحافظ الذهبي: لا يصحُّ خبره[٦].

وقال الحافظ ابن حجر: مقبول، من السادسة[٧].

وقال ابن القطان بعد أن ذكر حديثَه: الذي يضعف به هذا الخبر أمور: منها عمرو بن أبي نُعَيْمة، فإنه مجهول الحال، لا يُعرف روى عنه غيرُ بكر بن عمرو، ولا يُعرف له روايةٌ غيرُ هذه، وهو مصري[٨].

فلم يعرفه الحافظ ابن القطان وحَكَمَ بجهالته؛ لكونه لم يقف على

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٦/ ٢٦٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١٠/ ٢٣٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المستدرك (١/ ١٨٤).

(٥) سؤالات البرقاني (٣٧٢).

(٦) الكاشف (٢/ ٨٩).

ولم أقف له إلا على حديث واحد أخرجه الإمام أحمد في المسند (١٤/ ١٧: ٨٢٦٦)، وأبو داود في السنن (٥/ ٤٩٩: ٣٦٥٧) من طريق بكر بن عمرو المعافري، عن عمرو بن أبي نَعيمة، عن أبي عثمان مسلم بن يسار، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: (من تقوَّل علي ما لم أقل، فليتبوأ مقعده من النار، ومن استشاره أخوه المسلم، فأشار عليه بغير رشد، فقد خانه، ومن أفتى بفتيا غير ثبت، فإنما إثمه على من أفتاه).

وهو ضعيف كما قال الحافظان ابن القطان والذهبي رحمهما الله، وعلته تفرد عمرو بن أبي نَعيمة به مع جهالته، فلم يَحتمل الحفاظ له تفرده بهذا الحديث، ولذلك قال الدراقطني: مجهول يُترك.

(٧) تقريب التهذيب (رقم: ٥١٢٤). وسمَّى أباه: "نِعْمة".

(٨) بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام (٤/ ٦٨).

شيء يُبيِّن حاله، أو على مذهبه في عدم الاعتداد بغير أقوال المعاصرين للراوي.

بعد النظر في الأقسام الستة للرواة الذين حَكَمَ عليهم الحافظ ابن القطان بأنهم مجهولو حال والنماذجِ التي مُثِّل بها يتبيَّنُ: أنَّ العدد الأكثر - من الأقسام الستة - هو القسم الأول حيث بلغ عددُهم (٤٢) اثنين وأربعين راويًا، يُضاف إليهم (٧) سبعة رواة، قد نصَّ الحافظُ ابنُ القطان على أنهم لم يرو عنهم إلا واحد، أو لا يعرفهم إلا في حديث واحد معيَّن[(١)]، وإن كان قد ثبتت روايةُ عددٍ عنهم - حسب المصادر الأخرى -.

وعليه يكون مجموع الرواة الذين لم يروِ عنهم إلا واحد واقعًا، أو في نظر ابن القطان (٤٩) راويًا من (٨٨) راويًا.

وقد نصَّ - رحمه الله - على أنَّ قسم مجهولِي الحال هم: قومٌ إنما رَوى عن كل واحدٍ منهم واحدٌ، لا يُعلم روى عنه غيرُه[(٢)].

وأما الرواة الذين روى عنهم أكثر من واحد، ولم يثبت فيهم جرح ولا تعديل فقد بلغ عددهم (١٩) تسعة عشر راويًا، ويُحمل تجهيل الحافظ أبي الحسن بن القطان لحال رواة هذا القسم = على أنه لم يقف إلا على راو واحد يروي عن كل راو منهم غالبًا، كما تقدم في الرواة السبعة الذين سبق التنبيه عليهم قريبًا.

وأما البقية فوُجِد في بعضهم نصُّ الحافظ ابن القطان على تعدُّد الرواة عنه، بل ربما عبَّر بعبارةٍ تفيد رواية جماعة عن ذلك الراوي[(٣)].

---

(١) انظر ما تقدم (ص١٩).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٤/ ٢٠).

(٣) انظر ما تقدم (ص٢٠).

وبقي (٢٧) سبعةٌ وعشرون راويًا ما بين ثقةٍ، أو صدوق، أو مختلف فيه، أو ضعيف.

ويُحمل تجهيل الحافظ أبي الحسن بن القطان لهذا الصِّنْفِ على أحد مَحْمَلَيْن:

١ـ عدم اعتداده بالتوثيق أو التضعيف - إن وُجِد أحدهما - بسبب اشتراطه كونَ الموثِّق معاصرًا للراوي حتى يَعتبِرَ بتوثيقه. كما في ترجمة حرام بن حكيم وهو تابعي وثقه دُحيمٌ والعِجْلي وهما لم يكونا معاصِرَيْنِ له.

٢ـ عدم وقوفه على ذلك التوثيق، كما هو الحال في ترجمة محمد بن عبدالملك الغزَّال وهو ثقة، وهو كثيرًا ما يجهِّل الراوي، ويعلل ذلك بقوله: لم أجد له ذكرًا، يعني في كتب تراجم الرواة ونحوها.

أثر أحكام الحافظ ابن القطان بجهالة الحال في مصنفات العلماء بعده:

يُعدُّ كتاب الحافظ ابن القطان «بيان الوهم والإيهام» من الكتب المهمة التي اعتمد العلماء عليها، واستفادوا منها في نقد الرواة والحُكم على الأحاديث، حيث نجد النقول عنه متوافرة في كتب تراجم الرواة: كـ«إكمال تهذيب الكمال» للحافظ مُغُلْطاي، و«ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي، و«ذيله» للحافظ العراقي، و«تهذيب التهذيب» و«لسان الميزان» للحافظ ابن حجر. وكذلك كتب تخريج الأحاديث كـ«نصب الراية» للحافظ الزيلعي، و«البدر المنير» للحافظ ابن الملقن.

وتُعد قضية الجهالة من القضايا التي اهتم العلماء بها، وخصوصًا في الإفادة من أحكام الحافظ أبي الحسن بن القطان في تجهيل الرواة، ومن أشهر العلماء الذين أكثروا من النقل عنه والاستفادة منه: الحافظان

مُغُلْطاي بن قَلِيج الحنفي (ت: ٧٦٢هـ)، والحافظ أحمد بن حجر العسقلاني(ت: ٨٥٢هـ).

أما الحافظ مُغُلْطاي رحمه الله فقد اعتنى بكتاب «بيان الوهم والإيهام» عناية فائقة، حيث قام بإعادة ترتيبه وَفْق أبواب الأحكام[١]، وسمى كتابه «منار الإسلام بترتيب كتاب الوهَم والإيهام «، فلذلك فلا غرابة أن يُكثر من النقل عنه، وتنتشر تلك النقول في مواضع عديدة من كتابه «إكمال تهذيب الكمال»[٢].

وأما الحافظ ابن حجر – رحمه الله – فتظهر استفادتُه من الحافظ ابن القطان في قضية مجهول الحال من خلال أمرين:

الأول: اعتماده في كتابه «تهذيب التهذيب» على «الإكمال» للحافظ مغلطاي فيما زاده على كتاب «تهذيب الكمال»، كما نص في مقدمته[٣].

الثاني: نسجه على مِنْوال الحافظ ابن القطان في مصطلحي «مجهول الحال»، و»المستور» من حيث التسمية، وإن خالفه من حيث الاصطلاح.

فإنَّ العلماء قبل الحافظ ابن القطان لم يكونوا يُكثرون من إطلاق مصطلح «مجهول الحال»[٤] حتى كثُر عنده في كتابه «بيان الوهم والإيهام»، ثم شاع جدًا عند الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب»[٥]، وما قرره في مقدمته، و»نزهة النظر»، ثم اعتمده كثيرون من الباحثين في العصر الحديث.

---

(١) انظر مقدمة "منار الإسلام" (١/ ١٣٠).

(٢) انظر على سبيل المثال التراجم التي نقل فيها حكم الحافظ ابن القطان بجهالة الحال: (١/ ١٨٩، ٣٠٦)، (٢/ ١٠٩، ٢١٠)، (٣/ ٢٣٥)، (٤/ ١٢٤، ٣٢٠)، (٥/ ٢٤١)، (٦/ ٣٥٨)، (٨/ ٢٣٩)، (١٠/ ٨، ٢٥٩)، (١٢/ ٢٣٥، ٢٦٤).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ١٥).

(٤) انظر ما تقدم (ص١٦).

(٥) أطلق الحافظ ابن حجر "مجهول الحال" في "التقريب" على أكثر من (٦٠) راويًا، وأطلق "مستور" على أكثر من (١٤٦) راويًا.

فقد قسَّم الحافظ ابن حجر المجهول في «نزهة النظر»[١] إلى نوعين:

الأول: مجهول العين: وهو ما انفرد راو واحد بالرواية عنه.

الثاني مجهول الحال: وهو من روى عنه اثنان فصاعدا ولم يوثق. وذكر أنه يقال له: «المستور» أيضًا.

وقال في بيانه لمراتب ألفاظ الجرح والتعديل في مقدمة «التقريب»:

السابعة: مَنْ رَوَى عنه أكثرُ من واحد ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مستور، أو مجهول الحال[٢].

فظاهر أن الحافظ ابن حجر قد أخذ هذين الإطلاقيْن عن الحافظ ابن القطان، فهو الذي شَهَرهما وأكثر من إطلاقهما في كتابه.

إلا أنَّ الحافظ ابن حجر خالفه في الاصطلاح، فجعل «مجهول الحال» و«المستور» بمعنى واحد، بينما هما عند الحافظ ابن القطان بمعنيين مختلفين. فمجهول الحال – كما تقدم – عند ابن القطان من لم يرو عنه إلا واحد، والمستور هو: من لم تثبت عدالتُه **ممن روى عنه اثنان فأكثر**[٣].

وأما من لم يرو عنه إلا واحد ولم يثبت فيه جرح ولا تعديل من معتبر عند الحافظ ابن حجر فهو «المجهول» دون تقييده بلفظ آخر، فإنه قال في المرتبة التاسعة: من لم يَروِ عنه غيرُ واحد، ولم يُوثَّق، وإليه الإشارة بلفظ: مجهول[٤].

وسمَّاه في النزهة – كما تقدم قريبًا –«مجهول العين».

وهذا هو الذي جرى عليه عمل الباحثين في عصرنا في علم الحديث،

---

(١) (ص١٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص ٧٤).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٥/ ٥٢٣).

(٤) المصدر السابق.

في التفرقة بين مجهول العين ومجهول الحال من حيث عددُ الرواة عنهما.

الخاتمة

وتتضمن أهم نتائج البحث:

١ـ اشتهر إطلاق «مجهول الحال» عن الحافظ ابن القطان؛ لكثرة استعماله له في كتابه «بيان الوَهَم والإيهام».

٢ـ مجهول الحال عند الحافظ أبي الحسن ابن القطان - رحمه الله -: هو راوٍ رَوى عنه واحدٌ لا يُعلم روى عنه غيرُه - غالبًا - وهو مجهول العين عند الحافظ ابن حجر في «نزهة النظر».

٣ـ يَشترط الحافظ ابن القطان لرفع الجهالة ثبوتَ التنصيص على العدالة.

٤ـ كما يَشترط في إثبات العدالة والتوثيق شرطًا خاصًّا به وهو: أن يكون المعدِّل معاصِرًا للراوي المعدَّل، أو يحتمل أنه أخذ ذلك التوثيق عنه، وإلا لم يُقبل توثيقُه.

٥ـ عدد الرواة الذين وصفهم بقوله: «مجهول حال» في كتاب بيان الوهم والإيهام بلغ (٨٨) ثمانيةً وثمانين راويًا.

أ ـ منهم (٤٩) تسعةٌ وأربعون لم يرو عنهم إلا واحد واقعًا، أو في نظر الحافظ ابن القطان. وهؤلاء موافقون لما نص عليه في تعريفه لمجهول الحال.

ب ـ (١٢) اثنا عشر راويًا[(١)] روى عنهم راويان فأكثر.

(١) كان العدد الأصلي (١٩)، إلا أن منهم (٧) نص ابن القطان على أنهم لم يرو عنهم إلا واحد، أو لا يعرفهم إلا في حديث واحد.

ج ـ (٢٧) سبعةٌ وعشرون راويًا ما بين ثقةٍ، أو صدوق، أو مختلفٍ فيه، أو ضعيف.

ويُحمل تجهيل الحافظ أبي الحسن بن القطان لهذا الصِّنْفِ على أحد مَحَامِل:

إما لعدم وقوفه على ذكرٍ للراوي في كتب تراجم الرواة، أو بيانٍ لحاله، أو لعدم اعتداده بالتوثيق أو التضعيف - إن وُجِد أحدهما - بسبب اشتراطه كونَ الموثِّق معاصرًا للراوي حتى يَعتبِرَ بتوثيقه.

٦ـ وجود مجموعة من الرواة وصفهم الحافظ ابن القطان بجهالة الحال، مع رواية عددٍ أو جماعة عنهم = يدلُّ على أنَّ النظر الأساس لديه في الوصف بجهالة الحال: يتعلق بفِقدان التوثيق أو التجريح، وأنه لا أثر كبير لعدد الرواة عن ذلك الراوي عنده.

٧ـ المستور عنده يغاير مجهول الحال، وهو: من لم تثبت عدالته ممن روى عنه اثنان فأكثر - مع ملاحظة قلة استعماله لهذا الوصف-.

٨ـ تأثر الحافظ ابن حجر - رحمه الله - بالحافظ ابن القطان في إطلاق الحكم بجهالة الحال، وإن خالفه في المعنى الاصطلاحي.

٩ـ وضوح استفادة الحفاظ المتأخرين من كتاب «بيان الوهم والإيهام» في قضايا الجرح والتعديل وغيرها، مما يدل على عظم أهميته ومكانة مصنِّفه - رحمه الله تعالى -.

والحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ثبت المصادر والمراجع

الأحكام الوسطى: للحافظ أبي محمد عبدالحق بن عبدالرحمن الإشبيلي (٥٨١هـ)، تحقيق حمدي السلفي وصبحي السامرائي، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٨هـ.

أسامي من روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري: للحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥هـ)، تحقيق د. بدر بن محمد العماش، دار البخاري المدينة المنورة، ١٤١٥هـ.

إكمال تهذيب الكمال: للحافظ مُغْلَطاي بن قليج (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق عادل محمد، وأسامة بن إبراهيم، توزيع مكتبة نزار مصطفى الباز، ط:١، ١٤٢٢هـ.

بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام: للحافظ أبي الحسن علي بن محمد الكتامي، المعروف بابن القطان (ت ٦٢٨هـ)، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة، ط:١، ١٤١٨ هـ.

التاريخ: ليحيى بن معين (ت ٢٣٣هـ)، رواية عباس الدوري، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٣٩٩هـ.

تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: للحافظ محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، ٢٠٠٣ م.

تاريخ بغداد: للحافظ أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٢٢هـ.

تاريخ دمشق: للحافظ أبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمر بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤١٥ ه.

تاريخ أبي زرعة الدمشقي: للحافظ أبي زرعة عبد الرحمن بن عمرو النصري (ت ٢٨١ هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني.

تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، تحقيق: د. أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي، بجامعة أم القرى، ١٤٠٠هـ.

التاريخ الكبير: للإمام أبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، طبع: جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٦١هـ.

تذكرة الحفاظ: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: الشيخ عبدالرحمن المعلمي، مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٧٥هـ.

التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح: لأبي الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي (ت ٤٧٤هـ)، تحقيق: د. أبي لبابة حسين، الناشر: دار اللواء، الرياض، ١٤٠٦هـ.

التكملة لكتاب الصلة: للحافظ محمد بن عبد الله بن أبي بكر القضاعي المعروف بابن الأبار (ت ٦٥٨هـ)، تحقيق: عبد السلام الهراس، الناشر: دار الفكر للطباعة – لبنان، ١٤١٥هـ.

تقريب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد ـ حلب، ١٤٠٦هـ.

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: للحافظ أبي عمر يوسف بن عبدالبر الأندلسي (ت٤٦٣ هـ)، تحقيق: مصطفى العلوي، ومحمد عبدالكبير وآخرين، الناشر: وزارة الأوقاف ـ بالمغرب، ١٣٨٧هـ.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال: للحافظ جمال الدين يوسف بن عبدالرحمن المِزِّي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، طبع: مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٤٠٠هـ.

تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: المؤسسة المصرية العامة للتأليف و النشر، ١٣٨٤هـ.

تهذيب التهذيب: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عدد من الباحثين، جمعية دار البر، دبي، ١٤٤٢هـ.

الثقات: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٩٣هـ.

الجرح والتعديل: للحافظ أبي محمد عبدالرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت ٣٢٧هـ)، طبع: مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٧١هـ.

جهالة الرواة وأثرها في قبول الحديث النبوي: للدكتور عبدالجواد حمام، الناشر دار البشائر الإسلامية، بيروت، ١٤٣٦هـ.

الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة لمحمد بن محمد عبد الملك الأنصاري المراكشي ، تحقيق محمد بن شريفة، الناشر: أكاديمية المملكة المغربية، ١٤٠٤هـ.

الرد على الحافظ ابن القطان الفاسي: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق فاروق حمادة، الناشر دار الثقافة، ١٤٠٨هـ.

السنن: للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث الأزدي السجستاني (ت ٢٧٥هـ) تحقيق شعيب الأرنؤوط ، الناشر: دار الرسالة العالمية، ١٤٣٠هـ.

سنن الدارقطني: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط وغيره، الناشر:مؤسسة الرسالة، ١٤٢٤هـ..

سؤالات البرقاني للدارقطني: تحقيق د. عبد الرحيم محمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي، لاهور، باكستان، ١٤٠٤هـ.

سؤالات ابن الجنيد: أبي إسحاق إبراهيم بن عبد الله الختلي (ت ٢٦٠هـ تقريبا) لأبي زكريا يحيى بن معين (ت ٢٣٣ هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مكتبة الدار ـ بالمدينة النبوية، ١٤٠٨هـ.

سير أعلام النبلاء: للحافظ أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت، ١٤٠١هـ.

شرح التبصرة والتذكرة: للحافظ عبدالرحيم بن الحسين العراقي (ت٨٠٦هـ)، تحقيق: عبداللطيف الهميم وماهر الفحل، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٣هـ.

الضعفاء: للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: د. فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة، ١٤٠٥هـ.

الطبقات الكبرى: لمحمد بن سعد (ت ٢٣٠هـ)، الناشر: دار صادر، و دار بيروت ـ بيروت، ١٣٨٠هـ.

العلل المتناهية في الأحاديث الواهية: للحافظ أبي الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)ـ تحقيق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ١٤٠١هـ.

العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت ٣٨٥ هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة ـ الرياض، ١٤٠٥هـ.

«علم علل الحديث من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام»: للأستاذ إبراهيم بن الصديق، وزارة الأوقاف المغربية، ١٤١٥هـ.

علوم الحديث، للحافظ أبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن المعروف بابن الصلاح الشهرزوري (ت: ٦٤٣هـ)، تحقيق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: محمد عوامة، الناشر: دار القبلة جدة، ١٤١٣هـ.

الكامل في ضعفاء الرجال: للحافظ عبد الله بن عدي الجرجاني (٣٦٥)، تحقيق مازن السرساوي، مكتبة الرشد، ١٤٣٥هـ.

الكفاية في علم الرواية: للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، طبع: إدارة جمعية دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد ـ الهند، ١٣٥٧هـ.

لسان الميزان : للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر الإسلامية، ٢٠٠٢م.

المجروحين: للحافظ أبي حاتم محمد بن حبان البستي (ت ٣٥٤ هـ)، تحقيق: محمد رضوان عرقسوسي، الناشر: دار الرسالة العالمية ١٤٤٣هـ.

المحلى: للحافظ أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي (ت٤٥٦هـ)، الناشر: دار الفكر - بيروت.

المسند : للإمام أحمد بن حنبل (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة، ط:١، ١٤١٣ هـ.

مسند البزار: للحافظ أحمد بن عمرو البزار (ت ٢٩٢ هـ)، تحقيق: د. محفوظ الرحمن، الناشر: مكتبة العلوم والحكم ـ بالمدينة النبوية، ١٤٠٩هـ.

المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (ت ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ١٤١١هـ.

معرفة الثقات: للحافظ أحمد بن عبد الله العجلي (ت ٢٦١هـ)، بترتيب الهيثمي، و السبكي، تحقيق: عبد العليم البستوي، الناشر: مكتبة الدار ـ المدينة النبوية، ١٤٠٥هـ.

معرفة الصحابة: للحافظ أبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت ٤٣٠هـ)، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، ط:١، ١٤١٩هـ.

منار الإسلام بترتيب كتاب الوهَم والإيهام: للحافظ مُغْلَطاي بن قليج (ت ٧٦٢ هـ)، تحقيق حمدة أحمد المهيري، الناشر: جامعة الشارقة، ١٤٤١هـ.

ميزان الاعتدال في نقد الرجال: للحافظ محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨ هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، طبع: دار إحياء الكتب العربية لعيسى البابي، ١٣٨٢هـ.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر: للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق د. نور الدين عتر، دار الخير، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

نهاية السول في رواة الستة الأصول: للحافظ برهان الدين إبراهيم بن محمد الحلبي المعروف بسبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: عبدالله أبو بكر أحمد نوفل، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى ١٤٤٥هـ.

وقف السنة والتراث النبوي

المقر الرئيسي: السعودية: جدة - جامعة الملك عبدالعزيز
مبنى رقم 3831، ص ب 23421 - الرمز البريدي 3799

إدارة المركز: info@alsunan.com إدارة المجلة: journal@alsunan.com

+966544179454 c4sunnah
@c4sunnah www.alsunan.com

Arcif Analytics

doi

eISSN 2785-8499